

تقرير تأكد مستقل
على تقرير مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان (شركة مساهمة مصرية)
عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
المصدر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٩

إلى الصلدة / أعضاء مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان
(شركة مساهمة مصرية)

مقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ .

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ . كما أنه مسئول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والنابذ المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ ، بالإضافة إلى أنه مسئول عن تحديد نطاق عمل الالتزام ومبرراتها .

مسئولية مراجع الحسابات

نحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاجاتنا بشأن محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ . وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها .

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات للمهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءات الوصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ .

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المتخذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطبقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلي:

الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد التقرير. مبنياً على نموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الادارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.

مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

- مطابقة المحتويات المعروضة في نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءاً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي ننفذها انتمشت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتهدفهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما يود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام يتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تعزل بالكلية معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكثر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعدادها.

الامتثال

وفي ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموصحة بهذا التقرير، تم بذل كل جهد إلى الحد من المخاطر التي نعتقد أن تقرير مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان (شركة مساهمة مصرية) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لمعيار تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.



مراقب الحسابات

أشرف محمد إسماعيل

رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

رئيس جمعية الضرائب المصرية

مجلس المحاسبين والمراجعين المصرية رقم (١٣٨٠)

مجلس هيئة العامة شرفية المحاسبة رقم (١٠٩)

EY المتخصصون للمحاسبة والمراجعة

القاهرة في: ١ مارس ٢٠٢٣



Housing & Development Bank
بنك التعمير والإسكان

تقرير حوكمة بنك التعمير والإسكان ٢٠٢٢

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	نُبذة عامة عن تقرير الحوكمة
١	بيانات عامة عن البنك
٢	هيكل الملكية
	<u>مجلس إدارة البنك</u>
٢	- مجلس الإدارة
٣	- مسؤوليات مجلس الإدارة
٤	- تشكيل مجلس الإدارة
١-٥	- اختصاصات وتفويضات رئيس مجلس الإدارة
٦	- امانة سر مجلس الإدارة
	<u>تشكيل لجان مجلس الإدارة</u>
٧	- جدول متابعة حضور أعضاء المجلس
٨-٧	- تشكيل اللجان المنتدبة من مجلس الإدارة
٩-٨	- لجنة المراجعة
١٣-٩	- لجنة المخاطر
١٣	- لجنة المرنكات والمكافآت
١٤	- لجنة الحوكمة والترشيحات
١٥	- اللجنة التنفيذية
١٥	- لجنة الاستثمارات والمقررات
	<u>الاستخدام الأمثل لنتائج أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية بالبنك</u>
١٨-١٦	- شرح مهام قطاع المراجعة الداخلية واختصاصاته
٢٠-١٨	- شرح مهام قطاع المخاطر والإدارات التابعة له
٢١-٢٠	- شرح مهام قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية
٢١	- مهام مراقب الحسابات
	<u>الإفصاح والشفافية (الإفصاح الواجب الإلتزام بها بالجهات الخارجية)</u>
٢٢	- علاقات المستثمرين
٢٤-٢٣	- سياسات الحوكمة
٢٥	- المسؤولية المجتمعية
٢٥	جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم البنك

نبذة عن الحوكمة :-

الحوكمة هي مجموعة العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته وحملة الأسهم به وأصحاب المصالح الأخرى مع تحديد واضح للسلطات والمسئوليات لكل منهم وتناول الحوكمة الأسلوب الذي يتبعه المجلس والإدارة العليا للبنك لتوجيه ومباشرة شؤونه وأنشطته اليومية والتي تؤثر على ما يلي:

- وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف
- تحديد مستوى المخاطر المقبولة للبنك
- مباشرة أعمال وأنشطة البنك اليومية
- إقامة التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين وأخذ مصلحة أصحاب المصالح الأخرى في الاعتبار
- التأكد من أن نشاط البنك يتم بأسلوب آمن وسليم وفي إطار الالتزام بالقوانين والضوابط المالية
- اتباع سياسات فعالة للإفصاح والشفافية

- وقد قام البنك في سبيل ذلك بمرعاة وتبني تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١١ وكذا تعليمات وإرشادات اعداد تقرير الحوكمة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

❖ وفيما يلي نورد تقرير الحوكمة عن عام ٢٠٢٢ لبنك التعمير والإسكان (شركة مبناهمة مصرية) .

بنك التعمير والإسكان			اسم البنك
تمويل مشروعات التعمير والإسكان والامتداد العمراني وتوفير الخدمات المالية لمحتوي الدخل وغيرهم والمساهمة في مشروعات التعمير والمرافق والتنمية العمرانية والمجتمعية والصناعية وغير ذلك من السجلات الواردة في قانون الاستثمار والمناطق الحرة والقيم المالية المتصورة لخدمة الغرض الرئيسي. (١) قبول الودائع (٢) إصدار شهادات ائتمان التعمير والإسكان (٣) مزاولة الأعمال المصرفية ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحقق أغراض البنك (٤) إدارة القروض والأموال والمستحقة في تسويقها أو توظيفها في حدود أغراض البنك (٥) استثمار أموال البنك في مختلف أوجه الاستثمار بما يكفل تحقيق أغراضه ونوعية موارده وعلى الأخص:- ✶ المساهمة في تأسيس شركات مشتركة لتحقيق كل أو بعض أغراض البنك ✶ تمويل كافة الأعمال المتعلقة بالإسكان (٦) التمتع بأعمال ائتمان الاستثمار في جميع واستلام وبيع الأموال ومن ذلك الوكالة والتفويض الممنح للعملاء وغيره، وتقديم الخدمات الاستثمارية.			غرض البنك
١٩٩٧/٠٧/١٦	تاريخ تقييد بالورقة	٥٠ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص ١٩٧٩/٠٦/٣١	المدة المحددة للبنك
١٠ جنيه	القيمة الاسمية للسهم	٨ لسنة ٩٧	التقارير الخاضع له البنك
خمسة مليارات وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون جنيه مصري	آخر رأس مال مصر	١٠ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مخصص به
رقم ٩٥٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/٠٦/٣٠	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	خمسة مليارات وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع
٢- عمرو فوزي حسين		١- جمال محمود سليمان	
٢٦ ش الكروم - المهندسين		اسم مسئول الاتصال	
يبلغ عدد فروع البنك ٩٩ فرع موزعة جغرافياً على جمهورية مصر العربية		عنوان المركز الرئيسي	
٣٧٦١٢٧٣٨	أرقام الفاكس	٣٧٦٠٢٨٣٣	فروع البنك
www.hdb-egy.com		أرقام التليفونات	
Hdb.eg@hdb-egy.com		الموقع الإلكتروني	
		البريد الإلكتروني	

Allied for Accounting & Auditing
Ernst & Young
Initiated for identification purpose only

يقر مصرفنا بأهمية الممارسات الجيدة للحكومة لدعم الثقة في أنشطته (للمودعين و أصحاب المصالح الأخرى) ،
ويقوم نظام الحوكمة بمصرفنا على الآتي :-

- ١- العدالة في معاملة كافة أصحاب المصالح مثل (العملاء، العاملين، المتعاملين مع البنك بصفة عامة).
- ٢- وضع سياسات فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية بشكل يمكن أصحاب المصالح من تقييم وضع البنك وآلياته المالي.
- ٣- المساهمة في العلاقات بين إدارة البنك العليا ومجلس الإدارة من جهة، وبين مجلس الإدارة والمودعين وأصحاب المصالح من جهة أخرى.
- ٤- التفصيل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.
- ٥- وضع لائحة السلوك المهني والأخلاقي للعاملين والإدارة العليا التي تتبعها الإدارة في إضار العمل.
- ٦- إرساء سياسة الإفلاخ عن المخالفات وحسبة المبلغ.
- ٧- وضع سياسات فيما يتعلق بإدارة التعارض في المصالح.
- ٨- المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الجمعية العامة للمساهمين

تتعد الجمعية العامة العادية وغير العادية في المدينة التي يوجد بها المركز الرئيسي للبنك أو في المكان والمدينة التي تحددتها دعوة رئيس مجلس الإدارة للاتحاد ويكون حضور المساهمين للجمعية العامة بالأصل أو بالانابة وبشروط نصحة الإثابة ان تكون ثابتة بتوكيل كتابي خاص.

هيكل ملكية البنك موضحا به المستفيد النهائي طبقا للنموذج التالي:

هيكل الملكية

حصة = % من أسهم الشركة فاكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٥٨٣٩٥٦٠٨	%٢٩.٨١
رولاكو آي جي بي للاستثمار	رولاكو آي جي بي للاستثمار	٥٣١٢٧٦٥٥	%٩.٩٩٩٦
RIMCO E G T INVESTMENT LLC	RIMCO E G T INVESTMENT LLC	٥٢٢٦٤٨٠٠	%٩.٨٤
شركة مصر لتأمينات الحياة	شركة مصر لتأمينات الحياة	٤٧٣٩٣١٢٨	%٨.٩٢
مصر للتأمين	مصر للتأمين	٤٤١٦٨٤٦٥	%٨.٢٩
صندوق تمويل المسكن	صندوق تمويل المسكن	٣٩٣٥٥٨٩٠	%٧.٤٠
هيئة الاوقاف المصرية	هيئة الاوقاف المصرية	٢٦٧٢٤٣٩٠	%٥.٠٣
الاجملي		٤٢٩٩٨٩٣٦	%٧٩.٣٠

مجلس الإدارة:-

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن البنك بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واسنراتيجية المخاطر وإرساء ثقافة الحوكمة واعتماد ميثاق سلوكيات العاملين والإدارة العليا بالبنك والذي يعتبر أداة توجيه العاملين والإدارة العليا أثناء قيامهم بمهامهم اليومية وكذلك مسؤولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة إلى الإشراف على الإدارة العليا بالبنك بالنوازي مع الحفاظ على مصلحة كافة أصحاب المصالح كما يعتمد المجلس المعايير والتقييم التي تعبر عن سياسات البنك الواجب إتباعها من جانب جميع العاملين والإدارة العليا وأعضاء المجلس ويتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات الجهات الرقابية والتأكد من فاعلية نظم المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك.

Allied for Accounting & Auditing
Ernst & Young
Initiated for identification purpose only

مسئوليات مجلس الإدارة :-

- ١- يكون مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل مطلق عن الإشراف على إدارة البنك نوحه عام حيث يقوم المجلس بالوظائف الرئيسية التالية تدعم نظم الحوكمة بالبنك وزيادة فعاليته:
 - اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك والتي يجب أن تتضمن ما يلي:
 - الأهداف المالية والمستقبلية والأنشطة الرئيسية للبنك.
 - تحديد حدود والصلاحيات والاستثناءات وحدود المخاطر المقبولة لكل نوع منها.
 - التحديد الدقيق لاتجاه المخاطر.
 - التأكيد والإشراف على قيام الإدارة التنفيذية بتحديد سياسة للتسعير.
 - وضع إجراءات لتحديد وقياس ورقابة ومتابعة المخاطر المختلفة.
 - تحديد الأنشطة والقنوات المستهدفة ومعايير المخاطر المقبولة المتعلقة بها.
 - وضع الإجراءات الكفيلة لمواجهة الظروف غير المواتية.
- ٢- اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد هيكل الصلاحيات والمسؤوليات في البنك مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:
 - شعور الهيكل التنظيمي تكافة إدارات البنك مع تحديد خطوط الاتصال لكل وظيفة بما يضمن حسن توزيع السلطات والمسؤوليات ورفع التقارير بما يضمن الفصل بين المهام.
 - الالتزام الكامل للهيكل التنظيمي للمجموعة المصرفية ككل (البنك ومركزه التابعة) مع ضرورة تفهم كافة المخاطر القانونية والتنظيمية على مستوى المجموعة لضمان الرقابة الفعالة.
 - التأكيد من تطبيق مدد الرقابة المتتالية في كل مناس.
- ٣- اختيار كادر التنفيذ من أعضاء الإدارة العليا بالبنك والإشراف عليهم واستبدالهم إذا لزم الأمر بعد أخذ رأي المسؤول التنفيذي الرئيسي.
- ٤- الإشراف على الإدارة العليا بالبنك ومتابعة أدائها ومساءلة الإدارة والحصول منها على شرح وتفسير واضح لموضوع المساءلة، حيث يناقح لاعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المالية والمهنية في الوقت المناسب لتقييم أداء الإدارة.
- ٥- الاجتماع دورياً بالإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة شتم في خطوات تنفيذ الأهداف الاستراتيجية (ينعني على الأعضاء غير التنفيذيين الاجتماع سوباً بحضور رئيس المجلس مرة على الأقل سوباً وبنون أعضاء المجلس التنفيذيين).
- ٦- التأكيد من قيام الإدارة العليا بوضع نظام ملائم وفعل للرقابة الداخلية بما في ذلك تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية للقيام بواجباتها بصورة كافية ومتابعة الإجراءات التصحيحية التي تم اتصافها منها من لجنة المراجعة والإدارة العليا بشأن تعين ملاحظات المراجعين الداخليين والخارجيين ومفتشي البنك المركزي المصري بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ٧- الرقابة والإشراف على أعمال البنك مع مراعاة ألا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من اختصاص الإدارة العليا.
- ٨- رقابة وإدارة أي تعارض من محتمل في مصالح إدارة البنك بما في ذلك إمداء استخدام أصول البنك وإساءة إستغلال عمليات الاضرار المرتبطة، و يقوم المجلس بالإفصاح بالازم، بما في ذلك الإفصاح للبنك المركزي المصري، عن بيانات البنك المتعلقة بتجنب التعارض في المصالح والمعلومات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف المرتبطة.
- ٩- اعتماد أعضاء المجلس لسياسات الإفصاح ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك في إطار أحكام القانون والمعيار الدولية.
- ١٠- اعتماد سياسات الحوكمة بالبنك وحث الإدارة التنفيذية على الالتزام بها وتشجيع جميع العاملين والإدارة العليا بالبنك على تطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى العمل على أن يقوم البنك بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم.
- ١١- التنفيذ الدوري والمستمر لكفاءة وفعالية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك.
- ١٢- التأكد من الإدراك والفهم الواعي للبيئة الرقابية والقانونية التي تحيط بالبنك مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية وضرورة استمرار الحوار بين أعضاء المجلس والجهة الرقابية بما يحقق التفاهم المتبادل وتوجيهات التفتيش بنى تحقيق السلامة المالية للبنك.

- ١٣- التأكد من وجود نظام معلومات فعّال يضمن كفاءة التقارير الإدارية من وإلى مجلس الإدارة وتوفير المعلومات الهامة في الوقت المناسب التي كافة المستويات الإدارية بالهيكل التنظيمي .
- ١٤- الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر ، ومراجعتها دورياً وإعادة تقييمها ، وكذلك اتّهم الوعي بالمخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها والتأكد من اتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف وقياس ومعالجة ومراقبة المخاطر وفقاً للمبادئ والأسس التي حددتها الموضوعات.
- ١٥- التحقق من كافة المنتجات / العمليات - خاصة الجديدة - وما يرتبط بها من مخاطر قد تم تحديدها وتقييمها على مستوى كل من البنك أو المجموعة المصرفية ككل ومدى ملائمتها للهيكل التنظيمي وأنها قد تم الموافقة عليها من مجلس الإدارة بعد دراستها من كل من رئيسي / مديري المخاطر ، والالتزام المالية والقانونية والإدارات المعنية بالمنتجات والعمليات.
- ١٦- اعتماد المجلس لسياسات الخاصة بنسب إدارة تكنولوجيا المعلومات ومراجعتها دورياً وبالتحديد فيما يتعلق بتأمين سلامة وسرية المعلومات بالبنك.
- ١٧- اعتماد السياسات الخاصة بالمرئيات والمكافآت ومراجعتها وإعادة تقييمها دورياً بما يتسق ومستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.
- ١٨- العمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب تعارض المصالح والامتناع عن اتخاذ أي قرار أو مشاركة فيه في حاله ظهور أي شبهة تعارض مصالح في مهام العصور أو التزاماته.

تشكيل مجلس الإدارة بـ

يكون مجلس إدارة مصرفنا من رئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذي وأعضاء غير تنفيذيين من بينهم عصفورين مستقلين على الأقل ، كما لا يقل تمثيل المرأة عن عضوتين على الأقل يتمتعون بمجموعة من المهارات والقدرات والخبرات التي تؤهلهم لأداء مهامهم في مناقشات المجلس باستقلالية تامة لتعكس على اتخاذ القرار ، كما يتواءم لديهم الفهم الكامل لمهام مجلس الإدارة واللجان التي يشاركون بها ولا تزيد مدة عضوية العضو غير التنفيذي عن دورتين وبمدة حدتها الأقصى ست سنوات متصلة أو منفصلة ، ويجوز مدتها دورة واحدة (ثلاث سنوات) إضافية بعد موافقة البنك المركزي.

التشكيل الحالي لمجلس الإدارة

يوجد أماكن شائعة لعدد ٢ عضو مجلس إدارة كمقاعد ممثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وممثل صندوق تمويل المساكن في انتظار إرسال خطابات الترشيح من الجهات المذكورة .

م	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الانتحاق	جهة التمثيل
١	السيد الأستاذ / حسن اسماعيل عاكس	تنفيذي	٥٥٦٦١١٥	١٠/١٧/٢٠١٣	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وممثل صندوق التأمين الخاص للعشرين بنك التعمير والإسكان
٢	السيد المهندس / أحمد محمود عيسوي	غير تنفيذي	١٥٨٣٩٥٠٠	١٠/١٧/٢٠١٥	عضو مجلس إدارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية
٣	السيدة الهندسة / ردة علي قنديل	غير تنفيذي	١٥٨٣٩٥٠٠	١٠/١٣/٢٠١٣	عضو مجلس إدارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية
٤	السيد الدكتور / عاصم عبد الحميد انصار	غير تنفيذي	١٥٨٣٩٥٠٠	٢٠/١٥/٢٠١٦	عضو مجلس إدارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية
٥	السيد الأستاذ / جمال الدين خفافي مصطفى	غير تنفيذي	٤٤٠٩٨٤٠	٢٠/١٥/٢٠١٢	عضو مجلس إدارة وممثل شركة مصر للتأمين
٦	السيد الأستاذ / أحمد عطية محمد أبو الرقا	غير تنفيذي	٢٢٢٢٤٣٩٠	٢٠/١٦/٢٠١٢	عضو مجلس إدارة وممثل هيئة الأوقاف المصرية
٧	السيدة الأستاذة / ليرة مروة أحمد أمين	مستقل	---	٢٠/١٦/٢٠١٣	عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة
٨	السيد الأستاذ / شريف أحمد محمد السيد الأخضر	غير تنفيذي	٥٢٠٩٤٨٠٠	٢٠/١٧/٢٠١٧	عضو مجلس الإدارة وممثل شركة RIMCO EGT Investment
٩	السيد / مصطفى محمد مصطفى محمد الفاضل	غير تنفيذي	٤٧٣٩٢١٢٨	٢٠/٢٢/٢٠١٩	عضو مجلس إدارة وممثل شركة مصر لتقنيات البناء
١٠	السيد / أحمد سعد الدين عبد أبو هنية	غير تنفيذي	---	٢٠/٢٠/٢٠١٩	عضو مجلس إدارة - بمهامه مساهم

Allied for Accounting & Auditing
Ernst & Young
Initiated for identification purpose only

الاختصاصات والتفويضات لمسند الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

وافق مجلس الإدارة على تحديد اختصاصات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٠ على النحو التالي :-

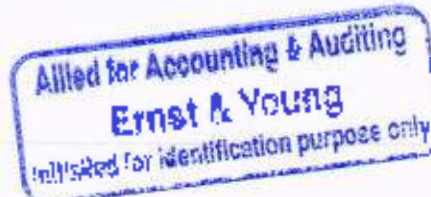
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبدء على دراية شاملة بالموضوع مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فاعلية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب وأسلوب مناسب.
- تشجيع النقاش واتخاذ وصيغ إيجابية للتعبير عن الآراء المعارضة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
- التأكد من التزام المجلس بإجازة مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح.
- الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا للبنك.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية الدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من فاعلية نظم الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعلية أداء مجلس الإدارة.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يشمل مدى التزام العضو بواجباته وتطبيقه والاحتياجات اللازمة لرفع كفاءته.
- دعوة مجلس الإدارة للاعتماد بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ست مرات خلال العام على أن يكون مصحوباً بحول الأعمال التي يرغب في عرضها.
- يكون مسؤولاً عن إدارة البنك ورفع التقارير الدورية للمجلس.
- يشرف على كبار التنفيذيين بالبنك الذين يقع على عاتقهم مسئولية الإشراف اليومي على أعمال البنك، على سبيل المثال لا الحصر (رئيس القطاع المالي - رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية / رئيس قطاع المخاطر / رئيس قطاع المراجعة الداخلية / رئيس قطاع العمليات المصرفية) وغيرهم من رؤساء القطاعات ومديري العموم بالبنك.
- التوقيع على العقود النهائية لبيع العقارات والأراضي أو شراؤها بالشهر العقاري فصلاً عن التوقيع على العقود الابتدائية لبيع العقارات والأراضي أو شراؤها.
- التوقيع على عقود الإيجار كمؤجر أو مستأجر.
- التوقيع على عقود التمويل أو التسهيلات بأنواعها وعقود فتح الاعتمادات الممنونة وعقود التسويات والتجديرة وعقود المقاولات وعقود تسويق العقارات.
- التوقيع على عقود التمويل أو التسهيلات التي تتم في الشكل الرسمي بضمان الرهن العقاري أو التجاري أو البحري أو الجوي أو عقود التمويل العقاري وفي حق الامتياز لباقي الفئات طبقاً لقانون التمويل العقاري.
- التوقيع على عقود شراء وبيع الأوراق المالية والموتوسيكلات والدراجات البخارية.
- التوقيع على عقود الاتفاق والبروكولات.
- التوقيع على العقود المتنوعة وعقود المشتقات المالية بكافة أنواعها والتي تحقق أرباحاً للبنك ومصالحه.
- التوقيع على عقود التمويل التي يحصل عليها البنك من الشركات المختصة بإعادة التمويل العقاري وجهات التمويل وكذا التوقيع على حوالة الحقوق والرهن لصالح الجهات المذكورة.
- التوقيع على عقود الوكالة الصادرة لصالح البنك والتي تخوله حق البيع والتنازل للبنك أو للغير وعقود الوكالة للرهن العقاري أو التجاري أو البحري أو الجوي وكذا قيد حق الامتياز لباقي الفئات طبقاً لقانون التمويل العقاري الصادرة لصالح البنك وإنفاذها أو فسخها والتوقيع على إلغاء التوكيلات أو عقود الوكالة الصادرة لصالح البنك.
- التوقيع على قرارات التظلم الرسمي للرهن العقاري أو التجاري أو البحري أو الجوي كبنك أو جزئياً وشطب حق الامتياز.
- تأسيس شركات بكافة أنواعها والتوقيع على أنظمتها الأساسية وعقود تأسيسها وتعيينها أمام مكاتب ومسؤوليات الشهر العقاري ومكتب التوثيق والسجل التجاري والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لرقابة المالية والتوقيع على كل ما يلزم من وثائق ومستندات.

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لإنشاء وافتتاح الفروع ومكاتب التحصيل والتي يوافق على تبنيها مجلس الإدارة وقبدها بالسجل التحري المختص
- الاقرار بالحقوق والالتزام وانتازل عن الأحكام والصلح والتحكيم والصلح أمام كافة المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها وكذا أمام محامو العموم والنيابات العامة المختصة عن الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجزائيات والجنح والانتازل عن الحقوق المتعذبة بها.
- التعامل مع إدارة اتحاد الشاغلين بأجرة المدن الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمرافق وكذا الوحدات المحلية المتوط بها شهر اتحاد الشاغلين لمشر وعت البنك وفي تسلم وتسلم المستندات الخاصة بها واتوقيع على جميع القرارات المطلوبة والمستندات لإنهاء إجراءات شهر اتحاد الشاغلين.
- التوقيع على إلغاء التوكيلات الصادرة للتعلمين بالبنك سواء كتيماً أو جريئاً.
- تسيادته فويص ، فوكيل السادة المسؤولين والمعلمين بالبنك مجتمعين أو مفتردين في كل أو بعض الاختصاصات سابقة الذكر.

أمانة سر مجلس الإدارة

المهام والاختصاصات الوظيفية لقطاع شئون مجلس الإدارة :

- يقوم البنك باختيار شخص من ذوي الكفاءة وعلى دراية وفهم كاف للعمل المصرفية يعهد اليه بمسؤولية امانه سر المجلس حيث لا يقتصر دورها على تدوين محاضر اجتماعات المجلس بل يستد ليشمل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر -
- ١- الإعداد لاجتماعات المجلس والموضوعات التي تفرج في الجلسة (الأجندة) وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى أعضاء المجلس قبل انعقاد الاجتماع بحسبة أيام على الأقل في الظروف العادية باستثناء الموضوعات الطارئة أو ما يستجد من أعمال .
- ٢- متابعة تنفيذ قرارات المجلس في إطار الآلية الموضوعية لهذا الغرض.
- ٣- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في وقت مناسب.
- ٤- التنسيق مع قطاع الممراد وكذلك كافة قطاعات البنك الرقابية الأخرى بشكل سبق لعرض نتائج أعمالها على المجلس واللجان ذات الصلة .
- ٥- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة .
- ٦- التنسيق مع لجنة الحوكمة والرشيدات في إطار اتحة ما يلزم من معلومات لمساعدة رئيس المجلس في عملية تقييم الأعضاء واللجان والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء .
- ٧- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم بأهم ما قد يستحدث من مسؤوليات إشرافيه أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في صليات السلطة البنك أو في الإطار القانوني الخاضع له، وذلك في حدود مسؤوليته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- ٨- تقديم المعلومات اللازمة عن البنك للأعضاء تحدد وتقديمهم لسفلي الأعضاء .
- ٩- تسجيل الحضور في الاجتماعات وذكر إذا ما كان الحضور فعلي أو من خلال الاتصال الهاتفي، أو الاتصال عبر الفيديو .
- ١٠- في حالة مشاركة أحد أعضاء مجلس إدارة البنك في الاجتماع عبر الهاتف أو الفيديو يتعين عليه التأكيد في بداية الاجتماع على استلامه كافة المستندات وجنوق أعمال الاجتماع .
- ١١- اعداد محاضر الاجتماعات ونويعها و إرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لاعتمادها سواء للحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الاتصال، بالإضافة إلى حفظ تسجيلات الاجتماعات عن طريق استخدام جهاز تسجيل مخصص يسمح بتأمين التسجيلات ضمن سجلات البنك لمدة رمزية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك تطبيقاً للتعليمات القانونية وضفاً للضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة في هذا الشأن وفي حالة وجود أي تعديلات أو تعديلات من قبل أي من الأعضاء يقوم أمين سر المجلس بتعديل المحضر ونفيحه في الجلسة التالية لاعتماده من قبل أعضاء مجلس الإدارة .
- ١٢- التواصل مع (البنك المركزي المصري - هيئة الرقابة المالية - هيئة الاستثمار) في إطار ضرورة تفعيل توجيهات تلك الجهات لضمان سلامة الأداء .



سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متباعدة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان :

٢	اسم المقرر	شهر/سنة	لجنة المراجعة	لجنة البرنامج واستكمال	نقطة تقوية وتطوير	لجنة التقييم
١	تسوية المناهج / حسن إستراتيجيات التدريس	١٤/١٤ بالأصناف ١٧	---	بالأصناف ٩	---	١٧/١٤ اختبار ٢
٢	تعزيز المهارات / خلق محتوى تعليمي جليل	١٤/١٤ بالأصناف ١٧ اختبار ١	---	١/١٦ بالأصناف ١٦	---	---
٣	إعادة التقييم / إلقاء على المتعلمين	١٦/١٤ بالأصناف ١٥	---	---	---	---
٤	إضافة التكرار / تقييم على التقييمات المتكررة	١١/١٤ بالأصناف ١٢	---	---	---	---
٥	تسوية المناهج / تنظيم المحتوى التعليمي بشكل أفضل	١١/١٤ بالأصناف ١١	---	---	١٥/١٤ بالأصناف ١٦ اختبار ١	١٧/١٤ بالأصناف ١٦ اختبار ١
٦	تعزيز التقييم / تعديل التقييمات	١١/١٤ بالأصناف ١١	٢٢/١٤ بالأصناف ٢١	---	١٥/١٤ بالأصناف ١٦	١٧/١٤ بالأصناف ١٦
٧	تسوية المناهج / تهيئة بيئة التعلم المناسبة	١٤/١٤ بالأصناف ١١	٢٢/١٤ بالأصناف ٢١ Zoom	١/١٦ بالأصناف ٨ Zoom	١٥/١٤ بالأصناف ٩	١٧/١٤ بالأصناف ١٦
٨	إعادة المناهج / إعداد خطة مفصلة للمقرر	١٦/١٤ بالأصناف ١١	---	---	---	١٧/١٤ بالأصناف ١٦
٩	تسوية المناهج / تعزيز قدرات التعلم بعد التعلم	١٥/١٤ بالأصناف ٩ اختبار ١	١٥/١٤ بالأصناف ١٦	---	١٥/١٤ بالأصناف ٩	١٧/١٤ بالأصناف ١٦
١٠	تسوية المناهج / تهيئة بيئة التعلم المناسبة	١١/١٤ بالأصناف ١١	٢٢/١٤ بالأصناف ٢١ اختبار ١ Zoom	١/١٦ بالأصناف ٨	---	---
١١	إعادة المناهج / إعداد خطة مفصلة للمقرر	١١/١٤ بالأصناف ١١	---	١/١٦ بالأصناف ٨	---	١٧/١٤ بالأصناف ١٦
١٢	تسوية المناهج / إعداد خطة مفصلة للمقرر	١١/١٤ بالأصناف ١١	---	١/١٦ بالأصناف ٨	---	١٧/١٤ بالأصناف ١٦
١٣	تسوية المناهج / إعداد خطة مفصلة للمقرر	١١/١٤ بالأصناف ١١	---	١/١٦ بالأصناف ٨	---	١٧/١٤ بالأصناف ١٦

توضیح :-

- تم توجيه دعوة السيد الأستاذ / أحمد سعد الشبي عبد الوجدة - عضو مجلس الإدارة - بصفتها مساهم والسيد المهندس طارق فليفل سمعت عبد العزيز - عضو مجلس إدارة - من ذوي الخبرة في لجنة المراجعة جلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/٥/١٥
- تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ وافق مجلس الإدارة على إعادة تشكيل الممارس المستقلة من المجلس بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ وافق مجلس الإدارة على قبول استقالة السيد المهندس طارق فليفل سمعت عبد العزيز - عضو مجلس الإدارة - من ذوي الخبرة من عضوية مجلس إدارة مصر فا
- تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ وافق مجلس الإدارة على إعادة تشكيل اللجان المستقلة من المجلس
- تم توجيه دعوة السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والمساهم - في أمانة المراجعة جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٥/٢٠
- تم توجيه دعوة السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في لجنة المراجعة والمكلف جلسة ٢٠٢٢/٥/٢٠ و ٢٠٢٢/٥/٢٠
- تم توجيه دعوة السيدة الأستاذة / شيرازية أحمد أمين - عضو مجلس إدارة - من ذوي الخبرة - في جميع لجان لجنة المراجعة والمكلفات
- تم توجيه دعوة السيد الأستاذ / أحمد سعد الشبي عبد الوجدة - عضو مجلس إدارة - بصفتها مساهم - في لجنة المراجعة جلسات ٢٠٢٢/٥/٢٠ و ٢٠٢٢/٥/٢٠
- تم يعرض السيد الأستاذ / حسن عامر - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - مجلس الإدارة جلسة رقم (٢٠٢٢/٥/٢٠) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ بناء على تعليمات البنك المركزي المصري بشأن حوكمة البنوك (الفرع ٢٠١٦) والتي تضمن على ١٠ محاور أعضاء المجلس التنفيذي وأيضا بحضور رئيس مجلس مرة على الأقل دوريا
- تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ وافق مجلس الإدارة على ضم السيد الأستاذ / أحمد عبيدة أبو نوما - عضو مجلس الإدارة - ممثل هيئة الأوراق المالية المصرية في عضوية لجنة حوكمة الشركات المستقلة عن مجلس الإدارة
- تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ وافق مجلس الإدارة على قبول استقالة السيد الأستاذ / مصطفى محمد مصطفى محمد القسطنطين - عضو مجلس إدارة - ممثل شركة مصر تلمينات الحديد - مدعى من السيد الدكتور / جمال مرسى مشر وذلك وبما تكفل البنك المركزي المصري رقم ١٥٩٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ و تصدده إلى مديرية لجنة المراجعة والمساهمات المستقلة عن مجلس الإدارة
- تشكيل اللجان الرئيسية المستقلة عن مجلس الإدارة:-

- لجنة المراجعة
 - لجنة المخاطر
 - لجنة الميزانية والمالية
 - لجنة الحوكمة والبيئة
- وهيما يلي لجان اخرى:**
- اللجنة التنفيذية
 - لجنة الاستثمار
 - لجنة العلاقات

تقرير الحكومة بمصرقة العلم ٢٠٢٢

Added for Accounting & Auditing
Ernst & Young
Furnished for identification purpose only

اختصاصات بعض اللجان :-

العضو	اسم العضو	لجنة المراجعة	لجنة المرتبات والمكافآت	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والتشريعات	صفة العضو (تنفيذي / إداري / مستشار)	العضو في اللجنة
١	الاستاذ / حسن اسماعيل شلقم			✓		تنفيذي	عضواً
٢	المهندس / شاذل محمود عباس		✓			غير تنفيذي	عضواً
٣	الاستاذ / احمد عطية أبو الوفا			✓	✓	غير تنفيذي	عضواً
٤	الاستاذ / حسان الدين حقلاري مصطفى			✓	✓	غير تنفيذي	رئيساً للحوكمة وعضواً في المخاطر
٥	الاستاذة / نوره نزيه امين	✓		✓	✓	غير تنفيذي	رئيساً للمراجعة وعضواً في المخاطر والحوكمة
٦	الاستاذ / شريف احمد محمد السيد الأنصاري	✓	✓			غير تنفيذي	عضواً
٧	الاستاذ / احمد سعد الدين عبده ابو هندية		✓	✓		غير تنفيذي	رئيساً للمرتبات والمخاطر
٨	الاستاذة / مصطفى محمد مصطفى محمد القباني	✓		✓		غير تنفيذي	عضواً

١ - لجنة المراجعة :-

تشكل وتحدد اختصاصاتها وفقاً لنص المادة ١١٩ من قانون البنك المركزي المصري ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وتعديلات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠١١ وكذلك نظام عمل اللجنة المعتمد من مجلس الإدارة.

١- تشكيل اللجنة :-

- تشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويكون رئيس اللجنة عضواً غير تنفيذي مستقل ولا يجوز للعضو غير التنفيذي المستقل الذي يقو ل رئاسة لجنة المراجعة أن يتولى رئاسة لجنة أخرى ، علي أن يتم دعوة رئيس "المراجعة الداخلية" والمسؤول عن الالتزام بالبنك بالإضافة إلى من ترى اللجنة دعونه من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو المديرين التنفيذيين لتلك دون أن يكون لهم صلاحية التصويت .
- يتم تشكيل اللجنة وتعيين رئيسها بأغلبية أصوات أعضاء المجلس.
- تكون فترة عضوية أعضاء اللجنة مساوية لفترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة، حيث يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم عند انتهاء مدة عضويتهم.
- يُراعى أن يكون لدى أعضاء اللجنة الخبرة اللازمة وضمان تحقيق التوازن المطلوب في الفترات و المعرفة والدراسة الكافية للموضوعات المالية ومجالات المراجعة والمحاسبية بما يتناسب مع حجم البنك ومدى تعقد عملياته.

٢- مهام واختصاصات اللجنة :-

- من أهم وظائف لجنة المراجعة متابعة أعمال إدارة المراجعة الداخلية بالبنك ، وتحديداً فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية ، ويقوم رئيس المراجعة الداخلية بالبنك برفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
- يكون للجنة المراجعة دور هام وفعل فيما يخص العلاقة مع المراجعين الخارجيين للبنك والتنسيق معهم كذلك توفير سجل الاتصال المباشر بين المراجعين الخارجيين واللجنة.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم ، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم ، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي لمحاسبات.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع المراجعين الخارجيين.



- استلام تقارير المراجعة والتأكد من إتخاذ إدارة البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظم مراقبة الداخلية وعدم الالتزام بالسياسات والقوانين السارية.
- ابداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بإداء خدمات نصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية ، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- مناقشة ما يراه اللجنة من موضوعات مع رئيس المراجعة الداخلية والمسؤول عن الالتزام بالبنك ، ومراقبي الحسابات ، والمسؤولين المختصين ، وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لإعدادها.
- الإضلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من انسجامها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الإتصال بين رئيس المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الالتزام بما ورد بها وكذا متابعة توصيات هذه الإدارة ومدى استجابة إدارة البنك لها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل رئيس قطاع الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية والقوانين الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي المصري .
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل قطاع الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- مراجعة تقرير رئيس المراجعة الداخلية للبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذا القطاع.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والعضوية الرقابية التي يصعبها البنك المركزي المصري والتحقق من إتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاماً رقابياً واتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- متابعة لمدي التزام البنك بنظم وسياسات الحوكمة الواجب إتباعها .
- دراسة ملاحظات البنك المركزي المصري الواردة بتقرير المفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك ، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك وبمقتضى هذا الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام ، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- يتعين موافاة البنك المركزي المصري بصفة ربع سنوية بصورة من التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المنصوص عليه والذي يتضمن أهم الملاحظات والإجراءات المتخذة أو أية موضوعات ذات أهمية .

٢- لجنة المخاطر:-

تُحدد اللجنة اختصاصاتها طبقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري، ونظام عمل اللجنة المعتمد من مجلس الإدارة.

مهام واختصاصات اللجنة :-

- متابعة وطيف إدارة المخاطر بالبنك ، حيث يقع على عاتق الإدارة اتعياً للبنك مسؤولية وضع هيكل ووظائف إدارة المخاطر ، وتحديد مهامها التي يتعين عرضها على لجنة المخاطر وموافقة مجلس الإدارة عليها.
- الحفاظ على استقلالية وظيفية إدارة المخاطر بالبنك عن باقي الوظائف التنفيذية وكافة الأنشطة الأخرى.

- يقوم البنك بتقييم ربع سنوي على الأقل لجميع المخاطر لديه ، وعلى الأخص مخاطر استثماراته ومحفظته الائتمانية وما تم من إجراءات في شأنها ، والإجراءات المتخذة لمواجهة ما يستحدث من مخاطر ، ويعرض التقييم على اللجنة ويعتمد مجلس الإدارة في أول اجتماع تالي لها.

- التأكد من قيام الإدارة بالتنفيذ بالبنك بمراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المستفيدة لهم دورياً وكذلك التأكد من جدية تلك الضمانات وقيمتها وسند ملكيتها وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم.

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته الرقابية والامترافية فيما يتعلق بكل من :-

- وضع حدود لمستوى المخاطر التي يقبلها البنك (The risk appetite) كلفة أنواعها، على أن تتم مراجعة هذه الحدود مرة كل سنة على الأقل وإجراء التعديلات اللازمة عليها.
- يكون من أهم اختصاصات اللجنة متابعة وظيفة إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم اللجنة بمناقشة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات المنشأة في البنك اللاحق، وذلك من خلال التقدير المرسلة لها من قطاع المخاطر.
- تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمار والتسعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك.
- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وتقييم فاعليتها باستمرار.
- تقييم ومراجعة إجراءات عمل قطاع المخاطر في تحديد وقياس ومراقبة المخاطر المحيطة بالبنك والتي تتضمن :-

١- مخاطر الائتمان :-

وتشمل أي توظيف في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات الائتمانية والتبذير خارج المعيارية (الإقراض العرضية / والأرتباطات) والاستثمارات المباشرة بغرض الاحتفاظ (المساهمات في الشركات).

٢- مخاطر السوق وتشمل :-

- ١- المخاطر المتعلقة بالمرآكز المحفوظ بها بغرض المتاجرة وتشمل في :-
 - أوراق الدين (السندات وأدوات الخزنة) والأدوات المالية الأخرى التي تعتمد قيمتها على اتجاهات أسعار العتد (مخاطر عامة) والحدرة الائتمانية للطرف المصدر لها (مخاطر محددة)
 - الأسهم والأدوات المالية الأخرى التي تعتمد قيمتها على التطورات في سوق رأس المال (مخاطر عامة) واتوضع المالي للطرف مصدر الأسهم (مخاطر محددة)
 - مخاطر أسعار الصرف

٢- مخاطر أسعار العتد للمراكز المحفوظ بها بغرض المتاجرة

٣- مخاطر السيولة :-

وتتضمن ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر :-

♦ مخاطر السيولة التمويلية :-

وتنشأ عندما يكون البنك غير قادر على معالجة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك.

♦ مخاطر السيولة السوقية :-

نشأ عندما يتغير على البنك نوع أحد أصوله أو أحد الخصائص المرهونة وفقاً لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسيلها بالسوق.

• **مخاطر السيولة العرضية :-**

نشأ عن الاستخدام المعاجى لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

مخاطر التشغيل :-

وهي الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاءة أو قصور أي من العناصر التالية:

- العمليات الداخلية Internal Processes
- الأفراد People
- النظم Systems
- الأحداث الخارجية External Events

دراسة التقارير الدورية الصادرة عن قطاع المخاطر وتتمثل أهم هذه التقارير فيما يلي :-

التقرير المتلحة خلال الفترة الحالية :-

نوعية التقرير	نوع التقرير
ربع سنوي	تقرير جودة المحفظة الائتمانية (المنتظمة وغير المنتظمة)
ربع سنوي	تقرير مخاطر التكرار في المحفظة الائتمانية (أكبر ٢٠ صميل على سنوي المحفظة)
سنوياً	تقرير اختبارات الضغط التي تتعرض لها المحفظة الائتمانية stress testing
ربع سنوي	تقرير بشأن محفظة استثمارات البنك في الشركات التابعة والشقيقة
ربع سنوي	تقرير يستعرض البيانات التالية : أهم الأحداث التي ينتج عنها خسائر تشغيلية واقتراح الإجراءات التصحيحية المتخذة مؤشرات الخطر الرئيسية نتائج التقييم الذاتي للمخاطر وفقاً للخطة المعتمدة المتنحات والأنشطة والأنظمة الحديثة القائمة والتي تم تقييم المخاطر لها / مراجعة ادلة وإجراءات العمل
شهري لربع سنوي	تقرير إدارة مخاطر السوق والسيولة وبمضمون مايلي: • مخاطر أسعار الصرف وفقاً للأسلوب المعياري والداخلي (تقرير القيمة المعرضة للمخاطر لأسعار الصرف VaR for FX) • المخاطر المتعلقة بمحافظ الاستثمارات (محافظ الأسهم ومحافظ الدخل الثابت المدارة من قبل البنك أو من جهات خارجية) وتتضمن رصد وفلاس حجم المخاطر المتوقع من المحافظ المدارة من قبل البنك طبقاً لقانون البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٢

	- مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها تغير أغراض المذاكرة طبقاً للأنسب المعيارى و الأنسب الداخلى لإحتساب التأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية EVE و قيمة صافى الدخل من العائد EAR - مخاطر السيولة (تحويل مجوات من الإستحقاقات و سبب تغطية السيولة LCR&NSFR لتعملات المحلية و الأجنبية) ودراسة مخاطر التركيز فى السيولة - تقرير اختبارات الضغط Stress Testing لمخاطر أسعار الصرف ، أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة و مخاطر السيولة - مؤشرات المخاطر KRI's التي قد تتعرض لها محفظة المتاجرة و أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة و السيولة والحدود القصوى المفروضة لها Risk Limits وذلك للحفاظ على تلك المؤشرات فى إطار مستويات المخاطر المقبولة من البنك Risk Appetite
شهرى / ربع سنوى	تقرير مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها تغير أغراض المتاجرة IRBB طبقاً لمعيار يومات البنك المركزى المصرى
يومى / شهري	تقرير القيمة المعرضة لمخاطر لأسعار الصرف VaR

التقارير المتاحة بعد تطوير نظام ال IT :-

جودة التقرير	نوع التقرير
ربع سنوى	<u>تقرير مخاطر التركيز لعملاء شركات</u> - تقرير مركز المحفظة وهذا للتصنيف الائتماني للعملاء (فئات الجدارة الائتمانية) - تقرير أكثر ٥ ، ١٠ ، ٢٠ عميل - تقرير التركيز حسب (نوع النشاط الاقتصادي / فروع البنك / الضمانات / أجل الاستحقاق)
ربع سنوى	<u>تقرير مخاطر التركيز لمحفظة التجزئة المصرفية</u> - تقرير التركيز حسب (كل منتج / فروع البنك / الضمانات / أجل الاستحقاق) - تقرير أكثر ٥ ، ١٠ ، ٢٠ عميل
ربع سنوى	<u>تقرير جودة المحفظة الائتمانية (المنتظمة وغير المنتظمة)</u> - تقرير جودة المحفظة على مستوى كل نشاط رئيسي من أنشطة التوظيفات الائتمانية - تقرير جودة المحفظة على مستوى كل منتج فى المحفظة الائتمانية
ربع سنوى	<u>تقرير تطور النمو فى المحفظة الائتمانية</u> - تقرير تطور النمو على مستوى كل نشاط رئيسي من أنشطة التوظيفات الائتمانية - تقرير تطور النمو على مستوى كل منتج فى المحفظة الائتمانية
ربع سنوى	<u>تقرير مخاطر التركيز لمحفظة الأوعية الانخارية :-</u> تقرير التركيز حسب (نوع العملة / لواء الانخاري / نوع المودع " أفراد ، شركات " / فروع البنك / تكلفة الوعاء "الانخاري")

ربع سنوي	تقرير مخاطر المركز [الفردى / الفطاعى] وقولس تأثيره على مقدار رأس المال اللازم لمقبلة مخاطر الائتمان.
ربع سنوي	تقرير في شأن حساب رأس المال اللازم لمقبلة مخاطر الائتمان وفقاً للأسلوب المعياري لقبول المخاطر الائتمانية.
ربع سنوي	تقرير في شأن حساب رأس المال اللازم لمقبلة المخاطر التشغيلية وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي لقبول المخاطر التشغيلية.
ربع سنوي	تقرير في شأن حساب رأس المال اللازم لمقبلة المخاطر السوقية وفقاً للأسلوب المعياري لقبول المخاطر السوقية.
ربع سنوي	تقرير في شأن حساب معيار كفاية رأس المال للبنك

٣- لجنة المراتب والمكافآت:-

تحدد اللجنة اختصاصاتها طبقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري لعام ٢٠١١ ونظام عمل اللجنة المعتمد من مجلس الإدارة.

مهام واختصاصات اللجنة :-

- تكون اللجنة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المبيعات والبيانات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأيضا عناصر أخرى ذات طبيعة مالية أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتبطة بتحقيقها وما ورد في هذا الشأن بالعادة (٧٤)، (٨٨) من قانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١.
- ضرورة الاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر ، وإدارة الائتمان ، والمراجعة الداخلية) عن حيث الإنابة وتحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف تون الإحلال باستقلاليتهم.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المراتب الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها.
- تكون اللجنة مسؤولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المراتب والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك مع إيضاح الأسس القائمة عليها، وتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإصباح عن تلك السياسات مضمناً الإصباح عن القيمة الإجمالية لما يتقصداه المعشرون أصحاب المكافآت والمراتب الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل تلك المراتب والبيانات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأيضا عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- كما تأخذ اللجنة في اعتبارها عند القيام بأعمالها ما يلي:-
- أن يتم أخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار لدى وضع سياسات المراتب والمكافآت وبالأخص دعم ربط مكافآت أعضاء مجلس الإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
- عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور النجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.
- إمكانية التحكم في حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تُحد من قدرة البنك على تدعيم القاعدة الرأسمالية.
- تحديد حجم الأجور المتغيرة مع إمكانية وضع حد أقصى لها - وطريقة توزيعها على إدارات البنك بناءً على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.
- في حالة منح المكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية يجب أن تكون وفقاً للمستوى الوظيفي، مع وضع حد أدنى لتحجزة وشرة الاحتفاظ تلك الأدوات.
- بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي تعرض لها وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقاً لمعيار قبيل الأداء المحددة من قبل البنك.

٤. لجنة الحوكمة والرشيدات:

تقوم اللجنة بالإشراف والتأكد من فاعلية القواعد والمواثيق الموضوعية بشأن مراعاة الاعتبارات الأخلاقية في ممارسات الحوكمة اليومية بمصرفنا ، وتقوم باقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة . وتحدد مبادئ الحوكمة الواضحة التطبيق والتوصية لمجلس الإدارة بإعمالها ، وتضع اللجنة المعايير المناسبة لتقييم أداء مجلس الإدارة ومساهمات أعضائه وتقييم أداء المديرين التنفيذيين بالبنك ، وتقرر فيما يتم عمله من مبادرات دورية لتقييم فاعلية تطبيق نظام الحوكمة واقتراح ما تراه لازماً من تعديلات على النظام المعتمد في هذا الشأن للمواءمة مع ما قد يستجد من متغيرات تستوجب التعديل وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري.

مهام واختصاصات اللجنة:-

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات حوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة دورية.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببود الإفصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار.
- حفظ وتوثيق ومتابعة تنفيذ التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين ، كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء.
- يجب أن يفصح البنك في تقريره السنوي عن كل الأعضاء غير التنفيذيين الذين يعتبرهم البنك أعضاء مستقلين.
- ويتم تقديم مقترحات بشأن ترشيحهم من خلال لجنة الحوكمة والرشيدات ويعرض على المجلس لأخذ موافقة الجمعية العامة.

يكون عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا ما توافرت لديه الشروط التالية :-

- أن يكون من ذوي الخبرة.
- ألا يكون موظفاً في البنك أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاث السابقة.
- ألا تكون له أية صلات قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا أو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.
- ألا تكون له أي مصالح تتعارض مع واجباته أو يكون من شأنها أن تؤثر في حيادته في المداولات واتخاذ القرار.
- ألا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته في المجلس.
- ألا يكون مساهماً رئيسياً بالبنك أو يمثله.
- ألا يكون شريكاً في مراجع حسابات البنك أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة.
- ألا تكون قد مضت على عضويته أكثر من ست سنوات متتالية.



لجان أخرى اللجنة التنفيذية

تشكيل اللجنة:

- يصدر عن السيد الأستاذ رئيس مجلس الإدارة والعصو لمنتدب قرار بتشكيل أعضاء اللجنة اختصاصات وصلاحيات اللجنة التنفيذية
- بخلاف السلطات المخولة للجنة التنفيذية وفقاً لما نص عليه لإحة السلطات الانتمائية تختص اللجنة بما يلي:

تعتبر اللجنة السلطة الانتمائية الأدنى لتعرض واتخاذ القرار في الحالات التالية وبصرف النظر عن قيمة التسهيلات أو التمويلات:

- 1- النظر في الحالات التي يتم عدم الانتهاء من إجراءات تجديد أصل سريتها لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
- 2- تجديد حدود التسهيلات الانتمائية القائمة أو منح حدود جديدة لأغراض التمويل أو المبادأة وذلك بالنسبة للعملاء وكفلائهم والشركاء المتضمنين المدرجة أسمائهم بسجلات دعوى العملاء أو التسويات
- 3- منح حدود تسهيلات انتمائية بغرض سداد الأرصدة المدينة المستحقة على الشركات طرفه فوك أخرى شريطة أن يكون ذلك في إطار إبرام حزمة تعاملات تمويلية مع أحد العملاء أو لأغراض الاستحواذ أو الحصول على أسبقية الفصل على أحد الضمانات مع وجوب الانتظام السابق للعميل في سداد تلك الالتزامات
- 4- الحدود والتسهيلات الانتمائية الممنوحة للبنوك المحلية والأجنبية من خلال دراسة بعدها قطاع العمليات المصرفية المركزية
- 5- حدود القرض والتسهيلات الانتمائية الممنوحة للشركات المتشقة أو لقاعة أو التي يساهم فيها البنك أو يرتبط معها بمصالح استراتيجية

كما تختص اللجنة بالنظر والدراسة واتخاذ القرار فيما يلي:

- 6- التعديلات غير الجوهرية (لا يترتب عليها زيادة في درجة مخاطر العميل) والمطلوبة أو المقترحة على الشروط والتسهيلات الانتمائية التي تقع في نطاق سلطات مجلس إدارة البنك
- 7- الإحاطة وإبداء الرأي في التقارير والدراسات المعدة المتعلقة بمحفظة البنك الانتمائية وتقارير تقييم مساهمات البنك في رؤوس أموال الشركات وعرضها على مجلس إدارة البنك مشفوعة برأيها فيها
- 8- مساهمات البنك في رؤوس أموال الشركات في إطار الصلاحيات المخولة للجنة
- 9- إبداء الرأي في تعيين الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك والوالتخ والتنظيم الخاصة بسير العمل فيه
- 10- التبرؤوكولات التزم مع إيرامها مع شركات خارجية مخصصة لترويج منتجات البنك أو التحصيل لمستحقاته

لجنة الاستثمارات

اختصاصات لجنة الاستثمارات

- مراجعة نطاق عمل الإدارة العامة للاستثمار وطريقة أدائها
- مراجعة توصيف الإدارة العامة للاستثمار والعمل على دعمها بالخبرات اللازمة كلما دعت الضرورة إلى ذلك
- الإطمئنان على أن الاستثمارات القائمة تحقق عائد يعادل تكلفة الأموال المستثمرة
- مراجعة الخطوات التي اتبعها الإدارة العامة للاستثمار وعدي توافقها مع القواعد المقررة من مجلس الإدارة
- متابعة تنفيذ الاتيات لكيفية التوصل إلى القوصية الاستثمارية مع الأخذ في الاعتبار أن اللجنة ليس لها صلاحية مائية
- مراجعة المياسة الاستثمارية للبنك
- مناقشة كافة التقارير الدورية التي تصدرها الإدارة العامة للاستثمار ودراسات الجدوى عن موقف الشركات

لجنة التبرعات

اختصاصات لجنة التبرعات:

- وهي تصور أو فكرة عامة يؤدي إلى زيادة مشروكة البنك اجتماعياً من خلال التبرعات التي يقدمها كل عام وما يعود بالنفع على شريحة كبيرة من المجتمع المدني

الاستخدام الأمثل للنشاط أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية بالبنك :-

الرقابة الداخلية

قطاع المراجعة الداخلية

- تتمثل أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في التأكد من فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالبنك، بالإضافة إلى قطاعي المخاطر والائتمان بهدف تقديم رؤية شاملة للجنة المراجعة والإدارة العليا ومجلس إدارة البنك عن ذلك، مع ضرورة تقييم كفاءة وكثافة الإجراءات المتبعة والضوابط الرقابية في إدارات البنك وأنشطته المختلفة.

- يلتزم مصرفنا بوضع ميثاق لوظيفة المراجعة الداخلية (Audit Charter) ومراجعتها وتطويره بصفة دورية، وبشمل توجه عام أهداف قطاع المراجعة الداخلية والمهام المسندة له وكذلك تحديد واضح لسلطات ومسؤوليات العاملين بالقطاع، على أن يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية كل أنشطة البنك بما فيها العلاقة مع مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجيين (Outsourcing).

- تنقسم وظيفة المراجعة الداخلية بالاستقلالية التامة عن الأنشطة التي يتم مراجعتها ويتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمي للبنك والسلطات المخولة ويلتزم قطاع المراجعة الداخلية برفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المراجعة ليتم رفعها إلى مجلس الإدارة بالبنك لضمان الاستقلالية.

اختصاصات قطاع المراجعة الداخلية بالبنك

- تقييم سدي فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك بما يتضمن وظيفة إدارة المخاطر والائتمان ورفع التقارير بالملاحظات التي تم الكشف عنها.
- إعداد خطة سنوية للمراجعة الداخلية بناء على أساس تحليل المخاطر للفروع والقطاعات المختلفة بالبنك وتحديد نطاق ودورية المراجعة كحد أدنى ويتم اعتمادها من لجنة المراجعة.
- تقييم مدى الالتزام لتي تنفذ أعمال البنك وقطاعاته المختلفة وفقاً لإجراءات العمل والسياسات المعموعة.
- تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعة وتناسبها مع تطورات العمل والسوق.
- متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية.
- التأكيد على ضرورة الاتصال المباشر بين قطاع المراجعة الداخلية وكل من المجلس والإدارة العليا للبنك ولجنة المراجعة، ويقوم قطاع المراجعة الداخلية برفع التقارير مباشرة إليهم وخاصة عند وجود أية ملاحظات أو مقترحات تهدف إلى تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك.
- متابعة الملاحظات والمقترحات التي يرفعها قطاع المراجعة، من قبل المستوى الإداري المختص بهدف التأكد من صحة ملاحظاتهم وإعداد تقارير دورية بهدف المتابعة لتنفيذها.



دور قطاع المراجعة الداخلية	تطلق عمل قطاع المراجعة الداخلية	هل هي إدارة عامة بالبنك أم مكتب مراجعة خارجي	اسم المسؤول عن نشاط المراجعة الداخلية بالبنك	دورية التقارير
إعداد خطة المراجعة الداخلية السنوية - بناءا على تحليل شامل للمخاطر اللازمة للأنشطة المختلفة - يمكنها استيعاب أية أعمال إضافية خارج نطاق الخطة تكلف بها القطاع من جانب لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.	تغطية جوانب رئيسية من أعمال الفروع والناطق والقطاعات والإدارات المركزية والأنشطة والعمليات والأنظمة التي في البنك	يقع قطاع المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك	السيد الأستاذ / د. محمد عبد الحليم	رفع تقارير في حينه بأية وقائع ذات الأهمية القصوى
تحديد التوظيف الأمثل لموارد القطاع بحيث يضمن توزيع العمالة وفقا لخبراتهم ومهاراتهم وتلك اللواء بالأهداف المرجوة من القطاع	التركيز بشكل رئيسي على مراجعة أبرز الجوانب الاستراتيجية والعملياتية والمالية في البنك.	ويتبع قنيا لجنة المراجعة المعينة من مجلس الإدارة وإداريا رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب		رفع تقارير مهم المراجعة الداخلية طبقا للخطة السنوية إلى لجنة المراجعة ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وكذلك العرض الدوري على لجنة المراجعة
تقييم الأنظمة الرقابية الجديدة أو البديلة المتعلقة بالخدمات والعمليات الهامة المتعلقة بالأنشطة الجديدة خلال مراحل تطويرها وتطبيقها واستكمالها.	بالإضافة إلى استمرار معالجة الملاحظات وتنفيذ التوصيات.			
تقديم تقييم مهمي لمدي كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنك وبصفة سنوية.				
تسلط الضوء على أي حال هيكلي بالنظم الرقابية مع مناقشتها مع الإدارة العليا بالبنك لوضع الحلول اللازمة ومتابعة تنفيذها لكل موضوع على حدة.				
توفير حيز تصوري ربع سنوي يضم أهم الملاحظات المثارة في تقارير المراجعة الداخلية وفقا للخطة السنوية والخطط التصويبية المتفق عليها مع الإدارة المختصة وبيان تواريخ التنفيذ المتوقع عليها أيضا.				
إعداد وتقديم التقارير المطلوبة من الجهات الرقابية ومتابعتها مع إدارة البنك.				
إعداد تقارير المراجعة الداخلية وفقا للخطة السنوية المعتمدة من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والتي تتضمن الملاحظات المثارة خلال المهام التفصيلية وكذلك الإجراءات المتفق عليها مع الإدارة والحلول اللازمة تصويب تلك الملاحظات.				

Attested for Accounting & Auditing
Ernst & Young
Initialed for Identification purpose only

دورية التقارير	اسم المسؤول عن نشاط المراجعة الداخلية بالبنك	هل هي إدارة دائمة بالبنك أم مكتب مراجعة خارجي	نطاق عمل قطاع المراجعة الداخلية	دور قطاع المراجعة الداخلية
				إجراءات متابعة دورية للتحقق من تطبيق توصيات المراجعة الداخلية
				مذكرة ما تم إنجازه من أنشطة ومطابقته مع الخطة السنوية وتقديم ما يعيد المتابعة على ملاحظات المراجعة الداخلية للجنة المراجعة المشتقة من مجلس الإدارة وبيان الخطط التصحيحية التي تم الانتهاء منها أو المتأخرة
				للتأكد من تنفيذ مهام المراجعة الداخلية وفقاً للمعيار والممارسات الدولية والموضوعية.
				توفير الدعم الاستشاري لإدارات البنك ومجلس الإدارة وكذلك مشاركة في المشروعات بهدف إضافة قيمة وتحسين فعالية الأنظمة الرقابية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة بالبنك.
				التأكد من سلامة الأصول وحمايتها من أي خسائر

قضاء المخاطر

- يولي البنك أهمية كبيرة لإدارة المخاطر على جميع مستوياته وذلك من خلال وجود إطار عمل يضمن توازناً دقيقاً بين الخطر والعائد ويتم انتقير عن المخاطر الجوهرية بانتظام للجنة المخاطر بالإضافة إلى عرض تقييم دوري لفعالية الضوابط الرقابية للمخاطر، وفي هذا الإطار فقد قام قطاع المخاطر بالإجراءات التالية

إدارة مخاطر الائتمان:

- استمرار عمليات المراجعة الدورية للحدادة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية للشركات بشكل فردي وذلك بهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية أو تراجع يستلزم اتخاذ إجراءات احترازية، مع الأخذ في الاعتبار المستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية الحارية .
- كما يتم تحليل نوعية وجودة المحفظة الائتمانية وفقاً لمؤشرات محددة للداء ويتم إجراء اختبارات النضج لقياس قدره القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك .
- الحفاظ على مستويات ائحة لمعدل كلفة رأس المال للبنك تتجاوز المعدلات الرقابية والمتوسط على مستوى وحدات الجهاز المصرفي وذلك على الرغم من النمو الجيد المحقق بمحفظة التوظيفات الائتمانية وبما يعكس جودة تلك القروضيات
- الاستمرار في عمليات الرقابة والقياس لكافة عناصر ومؤشرات مخاطر KRI's التي قد تتعرض لها المحفظة الائتمانية والحدود المفصولة لها Risk Limits وذلك للحفاظ على تلك المؤشرات في إطار مستويات المخاطر المقبولة من البنك Risk Appetite
- في حالة حدوث أي من السيناريوهات المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار القطاعات المتأثرة بالازمة الاقتصادية العالمية المستمرة من ٢٠٢٠ وتأثير ذلك على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

- إلزام البنك بالتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي في إطار مراحل تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارات المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك بالإنتهاء من إعداد خطة اتعافى وتقدير تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك .
- تطوير عدد من البرامج والنظم بما يسمح بتواءم بالمتطلبات اللازمة والمهام والاقتصادات بالكفاءة والتفاعلية المطلوبة وإعداد وعرض التقارير الداخلية والخارجية .
- تطبيق برنامج تقييم الجدارة الائتمانية «AVRA» وبدء العمل من خلاله لعملاء الشركات الكبرى والتفويض المشتركة
- تطبيق برنامج i-Score لتقييم الجدارة الائتمانية لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- استمرار العمل بالاتفاقية المبرمة بين مصرفنا وشركة صعدن مخاطر الائتمان لفنطية تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجانب من الشركات الكبرى بما يساهم في تنمية الضمان الائتمانية المتوقعة .
- متابعة استراتيجيات وخطة البنك للوصول بنسبة محفظة SME's إلى ٢٥% من إجمالي المحفظة
- مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بمنح ومراقبة الائتمان لعملاء الشركات والمشروعات
- المراجعة والمخاطبة للتأكد من وضع كافة مبادرات البنك المركزي المصري موضع التنفيذ .

مجموعة مخاطر التشغيل ومكافحة الاحتيال:

- وفي إطار حرص واعتماد إدارة البنك على تطوير أنظمة الضبط والرقابة بشكل مستمر، يتم تطبيق عدة منهجيات لإدارة مخاطر التشغيل تهدف للتعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتقييمها وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة والتي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار في تخفيف تلك المخاطر من أهمها:
- استمرار مدونة رصد وتسجيل الأحداث التشغيلية من جانب الفروع والقطاعات المركزية والعمل على تحليلها لتوقوف على الأسباب الحثرية والتعمق على التوجيه نحو حلها
- استمرار اتباع النهج الاستباقي لتحديد من المخاطر التشغيلية من خلال تحديث مصفوفات المخاطر لمختلف مراكز العمل بالبنك وذلك في إطار استمرار تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر " RCSA " وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة.
- تطوير مؤشرات الخطر الرئيسية لدى البنك " Key Risk Indicators " والتي يتم الاعتماد عليها كمؤشر أو دلالة على المخاطر المحتملة، وتعتبر نظام اذار مبكر لاحتمالية التعرض لخطر معين
- تحديد وتقييم مخاطر التشغيل المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات المصرفية سواء الحالية أو الجديدة خاصة في ضوء ما شهده البنك من تطوير خاصة على مستوى التحول الرقمي Digital Transformation في المنتجات المختلفة (Internet Banking & Mobile Application) وكذلك التحول نحو المركزية في العمليات .
- اجراء تجارب الضوابط والمواقع الجديدة لضمان استمرارية الأعمال مع استمرار اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة للحفاظ على صحة وسلامة العملاء والملاء.
- تحديد رأي العمل اللازم لمعالجة تلك المخاطر وفقا لمؤسوسات المعنوي تحديد خطفا لإصلاحات بازل ٣ .
- مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة العامة لمخاطر التشغيل واعتمادها

- تحديث سياسة وإجراءات العمل الخاصة بالإدارة العامة لمكافحة الاحتيال في ضوء توسيع نطاق عملها بما يضمن وضع إجراءات وقائية لاكتشاف ومنع الاحتيال من خلال رصد ومراقبة المؤشرات التي تحذر من احتمال وقوع أو وجود عمليات احتيال ، والعمل على تطبيق نظم مراقبة سليم وفعال لمكافحة وتقليل عمليات الاحتيال .

إدارة مخاطر السوق السيولة:

- مراجعة وتحديث السياسات المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة ونطاق الخسارة .
- تطوير أسلوب القياس عن طريق استخدام أسلوب النماذج الداخلية في احصاء متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق - احتساب القيمة المعرضة للخطر - Value at Risk VAR - لمخاطر سعر الصرف وذلك لأغراض الإدارة.
- استخدام أسلوب النماذج الداخلية في إدارة مخاطر أسعار العملات للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة لاحتساب التأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (EVI) وعلى صافي الدخل من العائد FAR وذلك لأغراض الإدارة.
- دراسة الأثر الكمي لقياس مخاطر السوق وتحديد رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر وفقاً للأسلوب المعيارى الجديد صفاً لإصلاحات بزل ٣ .
- متابعة وتقييم مخاطر السيولة وفقاً للقواعد الداخلية بما في ذلك إجراءات اختبارات الضغط للسيولة والتأكد من الالتزام بالنسب الرقابية.
- اختبارات الضغط Stress Testing لمخاطر أسعار الصرف ، أسعار العملات لغير أغراض المتاجرة و مخاطر السيولة
- إعداد خطة التعافي وهي وضع مجموعة من الخيارات التي سيطبقها بنك التعمير والإسكان في حالة الأزمات ، من أجل تحقيق الصلابة المالية والربحية وعودة الأصول . كذلك عودة مؤشرات السيولة إلى مستويات يقبل المخاطر Risk Appetite Levels واستعادة القوة المالية للبنك . و قدرته على البقاء في حالة مستدامة ومستقرة والحفاظ على حقوق المساهمين طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري .
- كما تم عملية إجراء التقييم الداخلي لكتابة رأس المال (ICAAP) بشكل مستمر والتي أظهرت نتائجها إيجابية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب وتغطية كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية

- يحرص مصرفنا على تجنب أية مخاطر مرتبطة بعدم الالتزام بالقوانين انضائية الواجب إتباعها وكذلك الالتزام والعضوية الصادرة عن الجهات الرقابية والتي تتمثل في احتمال التعرض لعقوبات مالية أو ما قد يؤثر على سمعة البنك نتيجة عدم التزام البنك بها
- كما يلتزم مصرفنا بفهم وتعليمات الحوكمة انطلاقاً من تطبيق أعني معايير الأداء التي تنعكس على كافة أنشطة البنك مسترشداً في هذا المجال بتعليمات البنك المركزي المصري في الحوكمة ٢٠١١ وكذلك قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وكذلك لأفضل الممارسات الدولية من أجل تعزيز نمو الأعمال والربحية والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وثقة العملاء والمستثمرين . حيث قام مصرفنا خلال عام ٢٠٢٢ بالاعتماد سياسة قنوات الهدايا وسياسة المكتب النظيف وذلك لتعزيز كفاءة واستمرارية الأعمال وفقاً للقواعد والصوابط الصادرة من الجهات الرقابية ومؤسسات المعايير المهنية التسليم.
- كما يتم العمل بشكل مستمر على تطوير المنهج الرقابي لتتأكد من أن كافة أنشطة البنك ومنتجاته وخدماته تتم وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ولأفضل الممارسات الدولية .
- وتماشياً مع تزايد وتطور المنتجات والخدمات المصرفية تم تطوير البرامج الآلية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعطي كافة الأنشطة التي تتم بمصرفنا.

- كما يتم التأكد من الالتزام بكافة القواعد والتعليمات الخاصة بحماية حقوق العملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري والتنسيق مع كافة فروع مصرفنا والقطاعات المركزية والعمل على زيادة التوعية المصرفية بما جاء بالتعليمات المشار إليها، وكذا تفعيل قنوات الكرونية متعددة لتلقي الشكاوى وإثراء عليها.
- يقوم قطاع الالتزام بتقييم الإجراءات والتعليمات المتعلقة بالالتزام داخل البنك، ويدفع بشكل فوري أي توجه قصور محدد، وعند الحاجة يضع مقترحات لإجراء تعديلات بالسياسات والإجراءات للقطاعات المعنية، كما يقوم بإعداد خطة تقييم أعمال الالتزام لتغطية جميع أنشطة البنك والتي تساعد على تحديد المخالفات وتوجيه القطاعات المعنية بالإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها طبقاً للقواعد والتعليمات.

مراقب الحسابات

- تقوم لجنة المراجعة المستقلة من مجلس الإدارة باقتراح تعيين السادة مراقبي الحسابات مما تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية والمساكين لدى البنك المركزي المصري وتحديد تعنيهما والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إقالتهما وبما لا يخالف أحكام القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وقانون الجهاز المركزي للمحاسبة.
- ابداء الرأي في شأن الاتي بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات تصليح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الاتعاب المقترحة عنها وبما لا يخالف بمقتضىات استقلالهما.
- يتم رفع توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقبي الحسابات إلى مجلس الإدارة ثم إلى الجمعية العامة للبنك لاعتمادها كما يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً تماماً عن البنك وأعضاء مجلس إدارته ويجب أن يكون محيداً وأن يكون عمله محصناً من تدخل مجلس الإدارة.
- لا يجب أن يستمر مراقب الحسابات (كشخص طبيعي) في عمله أكثر من ٥ سنوات و (كشخص اعتباري) أكثر من ١٠ سنوات طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن.
- يتسلم البنك بقيام مراقب الحسابات بتقديم نسخة من تقريره على التقرير الذي يحده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحكومة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحكومة والانصاح المعمول بها وبقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.



الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الأحداث الجوهرية وإبلاغ البورصة المصرية بذلك المعنومات ونشرها بالبيانات الخاصة بالبورصة المصرية كما يتم نشر القوائم المالية بصفة ربع سنوية بجدولين يوميين واسعتي الانتشار وذلك خلافاً للمواقع الإلكترونية للبنك الذي يتم تحديثه بصفة دورية.

كما يتم الآتي:

- موافقة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع كما يلتزم البنك بموافقة البورصة المصرية خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافقة البورصة بمحاضر اجتماع الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافقة الهيئة والبورصة بمنحصر القرارات المنبثقة أحداث جوهرية الصائفة عن مجلس إدارة البنك فور انتهائه وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- موافقة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة البنك بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المماثلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية تمهيداً لأحداثها لمراقبي الحسابات ليصدر بشأنها تقريره على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم العادية أو كليهما.

علاقات المستثمرين

يتم تحديد مسئول علاقات المستثمرين بقرار من مجلس إدارة البنك ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

- كما يقوم بما يلي:

- يكون مسئول عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين والمستثمرين كما يقوم بنويع انتشارات الصحفية من البنك متضمناً المعلومات والبيانات التي تحددها البورصة.
- الإفصاح للمحليلين الماليين، المستثمرين المحليين والأجانب ومؤسسات التقييم بأفضل وأخطط البنك من خلال الاجتماعات والمؤتمرات ومتابعة التقارير التي تصدر عن البنك ومدى صحتها.
- نقل حالة السوق إلى الإدارة العليا والمساعدة في إعداد رد البنك على أسئلة واستفسارات المستثمرين والإعلام والمحللين الماليين التي يكون من نتائجها التأثير على تداول أسهم البنك.
- يكون على علم تام باتحاد الإدارة العليا وأخطط الاستراتيجية وما يتخذ من قرارات وخاصة الجوهرية والالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تكون في حكم المعرفة العامة.



أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخصاً لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهتم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرفقين وأصحاب المصالح الأخرى .

ويتضمن التقرير ما يلي :

- كلمة رئيس مجلس الإدارة والمعضو المنتخب.
- استراتيجية البنك.
- هيكل الملكية.
- الإدارة اتعنياً وتشكيل مجلس الإدارة.
- تحليل المركز المالي للبنك.
- تقرير مرافقو الحسابات على القوائم المالية.

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها.

يتضمن ما يلي:

- بيانات الاتصال بالبنك.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥% فأكثر.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- التغييرات في مجلس إدارة البنك وآخر تشكيل للمجلس.

الموقع الإلكتروني

يوفر موقع خاص بالبنك على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم.

سياسات الحوكمة

لائحة السلوك المهني والأخلاقي

يؤمن بنك التعمير والإسكان بأن تطبيق أعلى معايير القيم الأخلاقية في جميع تعاملاتنا والسعي نحو النمو والتطور والتوسع لنصبح من أفضل البنوك العاملة في مصر إنما يتطلب خلق قيم راسخة ودائمة من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك إستناداً إلى ثقة أصحاب المصالح.

ولقد وضعت "لائحة السلوك المهني والأخلاقي" ليلتزم بها كل فرد داخل البنك (الإدارة العليا – المديرين – الموظفين) كما يمكن تعميمها على الشركات التابعة التي يملك البنك غالبية أسهمها ، وذلك لكي تحدد المبادئ الأساسية للأنشطة في مصرفنا وكذلك بعض الإرشادات الخاصة بالسلوك الشخصي من أجل حماية مصالح عملائنا وحماية العاملين من مخالفة المبادئ والسياسات والقوانين التي تحكم أنشطة مصرفنا.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغ (Whistleblowing policy)

- تشجع سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغ العاملين على الإبلاغ عن أي ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية وذلك بتوفير وسيلة اتصال آمنة وسريّة ومعدّة لتساعدهم في تبديد أي مخاوف تساورهم في حالة قيامهم بالإبلاغ عن تلك المخالفات.
- وتهدف السياسة إلى توفير الحماية للعاملين في حالة إبلاغهم عن وجود أي ممارسات لا تتفق مع لائحة السلوك المهني والأخلاقي الخاص بالبنك أو القوانين والتعليمات الرقابية أو أي من تعليمات أو سياسات البنك الداخلية من أن يتعرضوا إجراء هذا الإبلاغ للإساءة أو الانتقام .

سياسة إدارة تعارض المصالح

- يقصد بتعارض المصالح " الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية متخذ القرار إذا كان القرار المتخذ يتعلق بمصلحة شخصية مادية أو معنوية نهم متخذ القرار سواء شخصياً أو أباً من الأطراف المرتبطة به، أو عندما يتعلق الأمر باستغلال متخذ القرار معلومات متعلقة بالمنشأة لتحقيق مصلحة شخصية له أو للأطراف المرتبطة به".
- يومن بنك التعمير والإسكان بأن العلاقة الجيدة مع العملاء يجب أن تقوم على المساواة دون تعيير بينهم في شروط تعاملهم مع البنك وتجنب جميع الأمور التي تستلزم تقديم امتيازات خاصة لبعض العملاء دون غيرهم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.
- يقوم مجلس الإدارة برقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك وأعضاء المجلس والمساهمين بما في ذلك إساءة استخدام أصول البنك وإساءة استغلال عتبات الأطراف المرتبطة ويتبني أن يقوم المجلس بالإفصاح إلزامي بما في ذلك الإفصاح للبنك المركزي المصري عن سياسات البنك المتعلقة بتجنب تعارض المصالح والمعلومات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف المرتبطة. كما يقوم المجلس بالعمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح والامتناع عن إتخاذ أي قرار أو مشاركة فيه في حالة ظهور أي شبهة تعارض مصالح في مهام العضو أو التزاماته مع بذل العناية الواجبة لتحقيق ذلك.

سياسة قبول الهدايا

قام مصرفنا بإعتماد لائحة السلوك المهني والأخلاقي والتي تضمنت بنود لتنظيم قبول الهدايا. وفي ظل تطورات السوق المصرفية وتوسع مصرفنا في الخدمات والمنتجات الأمر الذي استوجب إستحداث سياسة منفصلة لقبول الهدايا استرشاداً باتبعوك المثيلة تشمل القواعد والمصوابط التي يجب على جميع العاملين بمصرفنا اتباعها عند التعامل مع (العملاء - الموردين) أو أي جهات أخرى وتحديدا فيما يخص قبول الهدايا التي قد تقدم إليهم خلال أعمالهم اليومية داخل مصرفنا.

Allied for Accounting & Auditing
Ernst & Young
Initialed for identification purpose only

المسؤولية المجتمعية (CSR)

- من أهم القيم والمبادئ الأساسية لبنك التعمير والإسكان السعي جاهداً بأن تكون دائماً عضو مسئول وفعل في المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة في الالتزام بمدى الحوكمة والمعايير الاجتماعية والبيئية ، وأيضاً دعم الإدارة المستدامة لجميع الأنشطة اليومية ، والتركيز على الدور المجتمعي للمستدام وليس المردود الاقتصادي فقط.
- قام مصرفنا خلال عام ٢٠٢١ بتحديث سياسة المسؤولية المجتمعية حيث تتضمن هذه السياسة المساهمة في المعايير والبرامج ذات الأثر المفوم في التنمية المستدامة وتلبية إحتياجات المجتمع والإستخدام الأمثل للموارد وعلى رأس هذه المبادرات دعم أكثر القطاعات إحتياجاً في الدولة (قطاعي الصحة ، التعليم) بالإضافة إلى المجالات التي يمكن أن تترك أثراً كبيراً مثل تعزيز حياة أصحاب الهمم ورفع مستوى الثقافة المالية للمجتمعات التي نخدمها.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

السياسة التي ينتهجها مصرفنا نحو التخطيط بشكل دائم ومستمر لإعداد صف ثاني وثالث من القيادات بمصرفنا على مستوى جميع القطاعات والوحدات من خلال تشجيع العاملين المتميزين من أبناء البنك ممن توافر لديهم الكفاءة والخبرة المطلوبة والقدرة على القيادة وتحمل المسؤولية وصقل خبراتهم ومهاراتهم في مجالات العمل المصرفي المختلفة والإداري من خلال استراتيجيات شاملة (تدريب – تحفيز – ترقية – خبرات عملية) بحيث يكون لديهم القدرة على تصريف الأعمال اليومية واستمرار العمل بشكل فعال على ذات المستوى وذلك عندما تصبح الوظيفة شاعره من لقائهم بها حالها لاني سبب من الأسباب سواء بصفة مؤقتة ودائمة.

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يفصح البنك عن مدى توافر هذه السياسة التي تهدف إلى التحكم بعمليات تداول الداخلين على أسهم البنك وتنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وإبرام عقود المعايضة طبقاً لقواعد الجهات الرقابية.

جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم البنك

ممثل	اسم المصالح	عدد الأسهم المملوكة أول العام	الأسهم المشتراة خلال العام	أسهم مجانية	الأسهم المباعة خلال العام	رصيد الأسهم في نهاية العام
١	RIMCO EGT INVESTMENT LLC	١٤٨٠٠٨٠٠	١٢٢٠٠٠	٣٧٣٣٢٠٠٠		٥٢٢٦٢٨٠٠
٢	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بنك التعمير والإسكان	١٢٠٠٠٠٠	١٣٦٦٢٤٨	٣٠٠٠٠٠٠		٥٥٦٩٢٤٨

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

حسن اسماعيل غانم

